

أ.أمجد سعد شراب
المستشار القانوني

أ. أحمد الأشقر
مدير عام صندوق دعم الشباب

وزارة الشباب والرياضة

ورقة عمل
ورقة بحثية بعنوان
قانون الشباب ومخرجاته
صندوق دعم الشباب الفلسطيني

إعداد / أ.أمجد سعد شراب
المستشار القانوني

إشراف / أ.أحمد عبد اللطيف الأشقر
مدير عام صندوق دعم الشباب

وزارة الشباب والرياضة
2012م

أولاً:

قانون الشباب وأثره على مستقبل الشباب الفلسطيني

مقدمة :

إن الشباب الفلسطيني ، بوصفه العنصر الرائد في المجتمع الفلسطيني الذي يعتبر مجتمعا شابا ، وبكونه الفرد المؤهل لقيادة الشعب الفلسطيني بجميع فئاته وقواه حاليا وفي المستقبل ، وبكونه مركز الفعل الوطني الفلسطيني الذي يدير عجلة البناء والإبداع في نفس الوقت الذي يتحمل فيها أمانة الجهاد والدفاع عن فلسطين شعبا وقضية ضد أبشع قوى الشر العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وريبتها المسخ المتمثل بالكيان الصهيوني الذي يغتصب بلادنا ويسعى جاهدا من خلال تدمير مقومات مجتمعنا المدنية والحضارية والبشرية فرض السيطرة الكاملة على فلسطين وتغييبنا عنه بعد اغتصاب كل ما نملك من حقوق للشعب الفلسطيني فيه .

إن الشباب الفلسطيني يضحى اليوم بل إنه عنوان التضحية والفداء والاندفاع في مقاومته وجهاده ضد الاحتلال الصهيوني الذي يجتاح ويعتدي وبشكل صار يوميا على شعبنا الفلسطيني ومقدراته متسببا في إيقاع أفدح الخسائر المادية والبشرية ، والتي يتحمل الشباب منها النصيب الأكبر ، هذا الشباب يستحق الكثير لإسناده ولدعمه ، وذلك من خلال مده بأسباب الصمود والقوة والمنعة ، ومن خلال توفير وسائل الترويح والعيش الطيب الكريم له ولأسرته، أول ما يستحق أن توفر له جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية ، وفي مقدمة ذلك أن يتاح له العمل بحرية كاملة وبدون قيود تحد من قدراته ومن عطاءه في الإبداع العلمي والفكري والثقافي ، وتهيئة الظروف الصحية الكاملة أمامه ليواصل دربه في البناء والإبداع.

الشباب الفلسطيني يستحق أن يحيا بكرامة وبعزة وبشرف ، ومن أجل ذلك يجب أن توفر له جميع الضمانات لأن يعيش كذلك بدون نقصان وبلا انحراف عن بناء وتنمية الإنسان الفلسطيني الشاب الذي يكون العنصر الأصيل في منظومة العمل الفلسطيني الحضاري والمقاوم .

لذلك جاء الخبراء في المجال الشبابي والتشريعي والمؤسسات والجمعيات الأهلية و مؤسسات المجتمع المدني بكافه أطرافه وعلي رأس هذه المؤسسات وزارة الشباب والرياضة التي عملت منذ ما يزيد عن 10 سنوات سابقة لأجل الخروج بقانون يحمي حقوق الشباب كانت البداية مع مشروع قانون سمي قانون رعاية الشباب والرياضة و من ثم حول إلي قانون رعاية الشباب الفلسطيني وأخيرا قانون الشباب الفلسطيني ورعاية من حكومتنا حكومة دولة رئيس الوزراء "إسماعيل هنية" وقبل أن يكون هذا العام هو عام ثورات الشباب في الوطن العربي فقد أطلق علي هذا العام عام الشباب الفلسطيني 2011م خاصة في شهر 11 عام 2010م ومن ثم بدأت عملية قراءة مشاريع وتم تشكيل لجنة قانون الشباب المنبثقة عن اللجنة الوطنية العليا لعام الشباب

أ. أحمد الأشقر

مدير عام صندوق دعم الشباب

أ. أمجد سعد شراب

المستشار القانوني

وزارة الشباب والرياضة

التي كانت برئاسة د. باسم نعيم في حينه وتتكون هذه اللجنة من :

لجنة قانون الشباب المتفرعة عن اللجنة الوطنية العليا لعام الشباب :/

أ.سعيد أبو سلطان مدير الدارة العامة للتخطيط ورسم السياسيات بالوزارة رئيساً

أ.أمجد سعد شراب المستشار القانوني بوزارة الشباب والرياضة عضواً

أ.زاهر سماره من المجلس التشريعي عضواً

والتي قامت بعقد ستة ورش عمل علي مستوى قطاع غزة وبدعوة جميع المؤسسات الشبابية الفاعلة في قضايا

الشباب والتي تبنت مقترحات الشباب وضمها ضمن مشروع القانون ومن ثم لأول مرة في تاريخ الوزارة

وتاريخ صياغة القوانين في فلسطين في ظل الوزير د. محمد إبراهيم المدهون تشكل الوزارة لجنة

لصياغة مشروع القانون متمثلة:

لجنة صياغة مشروع قانون الشباب ولائحته التنفيذية والأنظمة الصادرة بمقتضاه :

د. نافذ المدهون أمين عام المجلس التشريعي رئيساً

أ.أسامة سعد وكيل مساعد في وزارة العدل نائب لرئيس

أ.أمجد شراب المستشار القانوني بوزارة الشباب والرياضة أمين سر

أ.يعقوب الغندور مدير عام ديوان الفتوى و التشريع عضوا

أ.أنس أبو ندى مدير دائرة الاستشارات القانونية عضوا

ويعتبر تشكيل مثل هذه اللجنة سابقة هي الأولى من نوعها حيث اختصت هذه اللجنة بإعداد صياغة لقانون

الشباب الفلسطيني والأنظمة الخاصة به وقبل التطرق نود التعرّيج علي محتوى قانون الشباب.

الجزء الأول /

قانون الشباب الفلسطيني رقم (2) لسنة 2011م :

اقر القانون بجلسة 2011/4/26م بالقراءة الثانية من قبل المجلس التشريعي

محتوى القانون /

▪ يتكون القانون من (30) مادة تتوزع على خمسة فصول.

▪ عرّف المشرع الشاب بأنه : كل إنسان فلسطيني يتراوح سنه ما بين الثامنة عشر والخامسة والثلاثين عاماً.

أ. أحمد الأشقر

مدير عام صندوق دعم الشباب

أ. أمجد سعد شراب

المستشار القانوني

وزارة الشباب والرياضة

■ أبرز أهداف قانون الشباب الفلسطيني :

- 1- تنشئة شباب مؤمن بالله متمسك بعقيدته ، منتم لوطنه و أمته واعٍ لموروثها الحضاري و قيمها ، متحلٍ بروح المسؤولية .
 - 2- تعميق وتحصين ولاء الشباب لهذا الوطن تربية وثقافة وسياسة .
 - 3- تعزيز النزعة القيادية والمسؤولية المدنية .
 - 4- تنمية مكانة ودور الشباب وضمان مشاركتهم في صنع القرار .
 - 5- تنمية الكفاية البدنية والقدرات الفكرية والعقلية وصيانتها ثم ترقية المشاركة الفاعلة في الأنشطة المجتمعية وتشجيع العمل الجماعي لدى الشباب .
 - 6- تنظيم طاقات الشباب وترسيخ قيم العمل الجماعي والتطوعي لديه .
- أوكل القانون لوزارة الشباب والرياضة مسؤولية وضع الأهداف العامة لرعاية الشباب ومتابعة تنفيذها والإشراف عليها .

■ يكفل هذا القانون الحقوق التالية للشباب:

1. الحقوق المدنية (الهوية، الزواج، السكن، حرية الرأي والتعبير، العمل...)
 2. الحقوق السياسية.
 3. الحقوق الصحية.
 4. الحقوق الاجتماعية والثقافية.
 5. الحقوق المعلوماتية.
 6. الحقوق التعليمية. (تشجيع البحث العلمي والإبداع تخفيض الرسوم الجامعية التأهيل المهني والتقني)
 7. الحقوق المالية والاقتصادية. (دعم المشاريع الشبابية الفردية والجماعية اتخاذ التدابير اللازمة للحد من البطالة).
 8. الحق في الحماية. (ألا يتعرض أي شاب للتعذيب أو أي من ضروب المعاملة القاسية)
 9. الحق في العمل (لكل إنسان قادر عليه)
- علي أن تنظم اللائحة التنفيذية للقانون .
- نظم المشروع آليات لتعزيز الوعي الإعلامي لدى الشباب .
- تنقسم المؤسسات الشبابية الي :
1. المراكز الشبابية.
- أ. اتحاد المراكز الشبابية
- ب. اتحاد عام للاتحادات الشبابية

أ. أحمد الأشقر

مدير عام صندوق دعم الشباب

أ. أمجد سعد شراب

المستشار القانوني

وزارة الشباب والرياضة

2. برلمان الشباب.

■ يقرر المشروع إنشاء (الصندوق الوطني لدعم الشباب) يتولى توفير الموارد المالية اللازمة للحركة الشبابية والرياضية وتوزيع هذه الموارد علي جهاتها المختلفة وفق أسس يحددها القانون لهذه الغاية و الإقراض الميسر و آليات التسديد وغيرها.

■ إنشاء مركز إعداد القادة وتنمية القدرات الشبابية وان كانت من مهام الوزارة.

■ بيوت ومعسكرات الشباب الدائمة وان كانت من مهام الوزارة.

الفصول التي يتكون منها القانون :

الفصل الأول	تعريفات و أحكام ومهام
الفصل الثاني	حقوق الشباب
الفصل الثالث	المؤسسات و الاتحادات الشبابية
الفصل الرابع	الصندوق دعم الشباب الفلسطيني
الفصل الخامس	أحكام انتقالية وختامية

محتوى اللائحة التنفيذية رقم (4) لسنة 2011م لقانون الشباب الفلسطيني رقم (2) لسنة 2011م

أقرت اللائحة التنفيذية بتاريخ 2011/7/26م من قبل مجلس الوزراء.

محتوى اللائحة:

- جاء في 85 مادة مفصله لأحكام القانون
- جاءت أحكام المواد (27،2) لتنظيم عامل المؤسسات الشبابية و طريقة تسجيلها و حلها ..الخ
- المادة (28) انشأ دائرة التبادل الشبابي وحددت مهامها
- المادة (29) ألزم القانون الوزارة بإنشاء دائرة المعسكرات والعمل التطوعي.
- المادة(30) ألزم الوزارة بإنشاء مركز إعداد القادة وحددت له مهام
- جاءت أحكام المواد من (31،47) عن حقوق الشباب وهناك ألزمت الوزارة بضرورة التنسيق مع كافة الوزارات التعليم مثلا لتخفيض الرسوم الجامعية ، الصحة لتوفير تأمين صحي إلزامي مجاني ، مع وزارة الثقافة لإنشاء المرافق الثقافية ، مع التخطيط و الجهات المعنية لوضع خطط للقضاء علي البطالة ، إعفاء للمشاريع من الضريبة في السنة الأولى علي الأقل ، دعم مشاريع الإسكانية للشباب ، تشجيع البحث العلمي والإبداع والابتكار، وغيرها الكثير.
- المواد من (48،70) تحدثت عن إنشاء صندوق دعم الشباب الفلسطيني ومن خلال الاطلاع علي وضع أهداف لهذا الصندوق ومثل الشباب بمجلس الإدارة بعضوين وقدم الصندوق كافة

أ. أحمد الأشقر

مدير عام صندوق دعم الشباب

أ. أمجد سعد شراب

المستشار القانوني

وزارة الشباب والرياضة

أنواع القروض وأهمها قرض الزواج و قرض التشغيل و قرض الإسكان وقرض البحث العلمي و الابتكار وقرض الإسكان والمشرع لم يغلق الباب إنما ترك الباب مفتوح لأجل أنواع أخرى من القروض رغبة منه في حماية مصالح الشباب ونظم آلية منح القروض وكيفية صرفها جميعها قروض حسنة بدون فوائد.

- جاءت أحكام المادة (71) حول إعفاء المؤسسات الشبابية ومنها المراكز والاتحادات من الضرائب و الرسوم عن الأموال المنقولة والغير منقولة
- جاءت المواد (72،85) عن أحكام عامة ختامية منها حل المؤسسات وتنظيم عملها و النفاذ وغيرها.

الجزء الثاني :

مستقبل الشباب بموجب قانون الشباب :

الحقيقة وفي ظل توجه الحكومة لاهتمام بالشباب قبل انطلاق ثورة الشباب حيث في شهر 11 من عام 2010 تبت الحكومة بإعلان هذا العام 2011 هو عام الشباب الفلسطيني فقد شرعت الحكومة ممثلة بوزارة الشباب والرياضة بالعديد من الفعاليات منها :

1. مناصرة ودعم القضايا الشبابية على أساس علمي ومهني واضح المعالم
2. التأكيد على المجلس الاستشاري الثقافي والشبابي بتبني توصيات المؤتمر وتحويلها من أفكار إلى مشاريع عمل.
3. تشجيع صياغة منظومة عمل شبابي متكاملة (البرلمان - المراكز - الاتحادات- الهيئات - الكتل..).
4. تحقيق متطلبات الاتصال والتمثيل الشبابي والمساهمة في صناعة القرار والتأكيد على سياسة الباب الشبابي المفتوح.
5. المساهمة في صناعة قيادات ورموز شبابية وذلك عبر مشاريع التأهيل الشبابي وأبرزها مشروع " مركز الإعداد القيادي الشبابي" ونواته " دبلوم الرائد".
6. استكمال البيئة القانونية للعمل الشبابي الخلاق عبر (تطبيق قانون الشباب واللوائح ولائحة البرلمان والأنظمة الشبابية وإصدار قوانين ناظمة للعمل الشبابي).

أ. أحمد الأشقر

مدير عام صندوق دعم الشباب

أ. أمجد سعد شراب

المستشار القانوني

وزارة الشباب والرياضة

7. تلبية الاحتياجات الشبابية وتنمية الموارد المالية لدعم الشباب عبر (الحكومة - مشاريع التمويل - وزارة الشباب - صندوق دعم الشباب).

8. تعزيز فكر الحوار الحضاري الشبابي ودعم مشروع الوحدة الوطنية عبر ترسيخ الوحدة الشبابية على قاعدة " فلسطين توحدها" وتبني مشاريع " الشباب والمصالحة" و " المشروع الرائد " منتدى الحوار الحضاري الشبابي".

9. دعم مساهمة الشباب في مشروع التحرير والتنمية والنهضة وذلك عبر دعم المبادرات الشبابية والإبداع (صندوق دعم الشباب)، وعبر " حاضنة الإبداع الشبابي" ونواتها " جائزة الإبداع الشبابي".

10. رعاية الإمتداد الشبابي مع الحفاظ على العمق العربي الشبابي الحضاري، والدعوة إلى " مؤتمر الشباب العربي السنوي" في غزة مقدمة لعقده في القدس وتعزيز ملتقيات الإخاء الفلسطيني العربي الدائمة.

11. نتيجة إدراكنا للمخاطر المحدقة بالقدس فإن الوزارة إعتمدت إستراتيجية القدس قضية الشباب المركزية تحت شعار " شباب نحو القدس" كما دعمت الوزارة في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني تحت عنوان " الحرية للقدس" والدعوة إلى مليونيات شبابية نحو القدس ونخص دعوة الأزهر الشريف.

ثانياً :

صندوق دعم الشباب بين الواقع والمأمول

لماذا الشباب ..؟؟

من الصعب الحديث عن مستقبل المجتمع الفلسطيني الذي يعيش مرحلة تحرر وطني وديمقراطي ويعاني من أزمات لا حصر لها لذا فمن البديهي أن تكون الصعوبة في الحديث عن مستقبل العمل الشبابي و الشباب الذين يشكلون قطاع رئيسي كبير في المجتمع الفلسطيني الذي يواجهه تحديات خارجية : تتمثل في سعي الاحتلال الإسرائيلي وحلفائه إلى تجزئة الأرض الفلسطينية وحصارها وتمزيق النسيج الاجتماعي والثقافي الفلسطيني والتحكم في مسار حياة المجتمع الفلسطيني في ظل سياسية تسعى لتكريس الانقسام وإعاقة ومنع تنمية المجتمع ، فالمتابع للسياسة الإسرائيلية في حربها ضد الشعب الفلسطيني، يلمس أنها تعمل على جبهتين عسكرية لاحتلال الأرض، و سياسية ثقافية لهزم ذاكرة الإنسان الفلسطيني وتشويه تاريخ القضية، ليصبح الشعب الفلسطيني شعباً بلا تاريخ و بلا هوية، في محاولة جادة ومستمرة لإسقاط حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وضمان عودة اللاجئين فإذا ما اتسعت المسافة بين الأغنياء والفقراء، ينتشر الفساد ويزداد

وزارة الشباب والرياضة

الغلاء واحتكار السلع، وتضييع القيم العامة، وينتهي ما يربط الناس، ويزداد التفكك الأسري والتشرد الاجتماعي، كل فرد وكل جماعة أو طائفة تبحث لها عن قضية بعد أن غابت القضية العامة وبعد أن انحسر الوطن في قلوب المواطنين. وفي ظل ان عدد بلغ عدد السكان في الأراضي الفلسطينية حتى نهاية عام 2006 حوالي 3.8 مليون نسمة منهم 51% ذكور و49% إناث، وبلغت نسبة الجنس 103 ذكور لكل 100 أنثى، وقد مثلت فئة الشباب من عمر (15 - 29) حوالي 27% من إجمالي السكان (منهم 40% مراهقين و60% الشباب). وقد بلغت نسبة الجنس بين الشباب، 104 ذكور لكل 100 أنثى، (الجهاز المركز للإحصاء، 2007) مما يؤكد الدور المتعاظم لهذا القطاع الاجتماعي الكبير والهام، ولعل من نافلة القول التأكيد على أهمية الشباب في تقدم المجتمعات، وهي أهمية تجعلنا نسلم بضرورة التفكير والتخطيط الواعي لرعاية وحماية وتربية شبابنا خارج إطار التقليد واحترام حقوقه وتلبية حاجاته، وحشد الإمكانيات والموارد اللازمة لتحقيق هذه الرعاية والحماية بشكل سليم يضمن تماسك المجتمع وتمميته واستمرار للأسف يعاني الشباب الفلسطيني من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لا حصر لها، فهم يعانون تهميشاً مزدوجاً، تارة بوصفهم جزء من الشعب الفلسطيني الراح تحت نير احتلال استيطاني قامع للحقوق والحريات، وتارة بوصفهم فئة اجتماعية في مجتمع لا يولهم الاهتمام الكبير. فقلما تسترعي مشاكلهم وتطلعاتهم انتباه أحد من صناع القرار إلا بالقدر الذي يخدم توجهاً معيناً أو يسهم في تعزيز سلطة هؤلاء الذين يتحكمون في الموارد والقرارات على مستوى الأسرة كما على مستوى المجتمع ومؤسساته.

لذا يسود في أوساطهم شعور عام بالإحباط والقلق والخوف من المستقبل. فمن جهة، تشل هيمنة النزعة الأبوية في مجتمع ذكوري من قدراتهم على التعبير عن أنفسهم وعن طموحاتهم، كما تقيد روح الإبداع لديهم، مع ما يواكب ذلك من قمع وكبت وتمييز تجاه الفتيات خاصة. ومن جهة ثانية يزيد تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في ظل نظام سياسي هش ومنقسم علي ذاته وصراع محتدم على السلطة، من وضع هذه الفئة سوءاً وضياًعا، فمن المتوقع أن تتفاقم أزمة الشباب الفلسطيني جراء ذلك الحصار والانقسام لا سيما وأن معاناة هذا القطاع الاقتصادي والاجتماعية والنفسية باتت ظاهرة للعيان مما انعكس ارتباكاً وعدم يقينية بالمستقبل. وهذا بطبيعة الحال سيترتب عليه تقوفاً أو انسحاباً من العمل العام إضافة إلى البحث عن سبل أخرى للخلاص كالهجرة أو السفر وربما الانحراف والتشدد والعنف.

الفكرة العامة :

من هنا جاءت الفكرة العامة لإنشاء صندوق دعم الشباب الفلسطيني هي فكرة فريدة من نوعها في ظل دول العالم الثالث أو الدول النامية وتأتي النوعية في وجود مثل هذه المؤسسة أننا دوله تحت احتلال في ظل تحرر وطني

أ. أحمد الأشقر

مدير عام صندوق دعم الشباب

أ. أمجد سعد شراب

المستشار القانوني

وزارة الشباب والرياضة

حيث إن مثل هذا الصندوق متواجد في الدول الثرية كدول الخليج وغيرها كبنوك تموية اما لدينا فهو صندوق دعم للشباب يقدم القروض للشباب في مجالات خمس ولحاجة المجتمع و للرقى بالشباب ولاهتمام الحكومة بالشباب باشر هذا الصندوق عمله علي الفور وأعلن عن بدء تقديم قرض الزواج وفي حال استمرار الصندوق بعمله بهذه السرعة وحصوله علي الدعم والمنح ودعم الحكومة من الميزانية كما نص عليها القانون وكذلك ضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمحلي الاقتصادية في دعم مثل هذه المشاريع التتموية نتوقع في الخمس سنوات القادمة سيكون وضع الشباب قد تحسن للأفضل خاصة في حال توافر قرض التشغيل وقرض الإسكان و قريبا جدا سيكون قرض البحث العلمي والابتكار .

مجالات عمل الصندوق :

يقدم صندوق دعم الشباب قروض في خمس مجالات حددت علي سبيل بالمثال بالقانون وأعطى المجال لمجلس الإدارة لفتح أي مجال آخر يصبح حاجة ملحة للشباب تمثلت هذه المجالات الخمس في :

- 1- قرض الزواج.
- 2- قرض الإسكان.
- 3- قرض التشغيل.
- 4- قرض التعليم.
- 5- قرض البحث العلمي والابتكار والاختراع.
- 6- أية قروض أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة.

واشترط القانون للاستفادة من مميزات الصندوق شروط عامة و هي :

- 1- أن يكون فلسطيني الجنسية.
- 2- أن يقدم ما يثبت حاجته للقرض.
- 3- أن يكون عاطلاً عن العمل في حالة القروض التشغيلية.
- 4- أن يكون جميع العاملين في قرض التشغيل من الشباب الفلسطيني الجنسية.
- 5- أن يقدم المستندات اللازمة حسب ما يحدده مجلس الإدارة.
- 6- أن يقدم تعهد بالالتزام بالأنظمة المالية المتبعة.
- 7- أن يقدم دراسة جدوى في حالة قرض التشغيل.
- 8- ألا يكون قد حصل على قرض من الصندوق سابقاً.

أ. أحمد الأشقر

مدير عام صندوق دعم الشباب

أ. أمجد سعد شراب

المستشار القانوني

وزارة الشباب والرياضة

9- أن يقدم الباحث الاجتماعي للصندوق تقريراً حول الحالة خلال شهرين كحد أقصى.

ولو تطرقنا للشروط الخاصة بكل قرض نجد أن الشروط كالتالي :

أولاً قرض التشغيل :

- 1- أن يتم تعبئة النماذج الخاصة بالقروض وتسليمها للدائرة المختصة بالصندوق.
- 2- بالإضافة لما ورد في أعلاه في الشروط العامة يتم تقديم الضمانات اللازمة حسب ما يحددها مجلس الإدارة.
- 3- تقديم سند دين منظم لدى كاتب العدل بمبلغ القرض.
- 4- أن يكون القرض التشغيلي مناسب لحاجة السوق.
- 5- أن يكون للشباب دور رئيسي في إدارة وتنفيذ المشاريع.
- 6- تقديم تقارير مالية وإدارية كل شهرين لمجلس إدارة الصندوق.

ثانياً : قرض الزواج :

- 1- أن لا يقل عمره عن اثنين وعشرين عاماً.
- 2- أن تكون الزوجة فلسطينية الجنسية.
- 3- بالإضافة لما ورد في أعلاه في الشروط العامة يتم تقديم الضمانات اللازمة حسب ما يحددها مجلس الإدارة.
- 4- على المقترض تقديم عقد نكاح رسمي ومصدق من المحكمة الشرعية شريطة أن لا يكون قد مضى على تاريخ عقد النكاح أكثر من شهرين.
- 5- يقدم المقترض المستندات التالية:
 - أ. صورة من بطاقة الهوية.
 - ب. صورة من السجل التجاري إذا كان الكفيل تاجراً أو قسيمة الراتب إذا كان موظفاً أو ما يثبت عمله إذا كان في القطاع الخاص.
 - ت. صورة من بطاقة هوية الكفيل.
 - ث. خطاب رسمي من الكفيل التاجر أو الموظف يتضمن الالتزام بالكفالة.
 - ج. شهادة تعهد وتعريف من الجهة التي يعمل فيها المقترض سواء أكان موظفاً في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص إن وجدت.
 - ح. أي مستندات أخرى يحددها مجلس إدارة الصندوق.

أ. أحمد الأشقر

مدير عام صندوق دعم الشباب

أ. أمجد سعد شراب

المستشار القانوني

وزارة الشباب والرياضة

ثالثاً : قرض التعليم العالي :

1. أن يكون المقترض من الشباب الفلسطيني.
2. أن يقدم المقترض شهادة قيد من المؤسسة التعليمية الراغب التعليم فيها.
3. أن يقدم المقترض نسخة مصدقة من شهادة الثانوية العامة .
4. ألا يكون المقترض قد حصل على منحة دراسية أو قرض جامعي آخر.
5. ألا يقل معدل الطالب المقترض عن 70 % في كل فصل لضمان استمرار دفع الأقساط من قبل الصندوق.
6. ألا تزيد مدة الدراسة عن السنوات المعتمدة في المؤسسة التعليمية ما لم يقدم المقترض عذر مقبول.
7. تسري أحكام هذه المادة على طلبة مؤسسات التعليم العالي ما دون درجة الماجستير.
8. بالإضافة لما ورد في أعلاه في الشروط العامة.

رابعاً : قرض الإسكان :

1. أن لا يقل عمر المقترض عن خمسة وعشرين عاماً.
2. أن تكون الأرض ملكاً خاصاً للمقترض أو شريكاً في ملكيته بموجب وثيقة عقد ملكية أو مستخرج طابو أو حكم محكمة نهائي ويات.
3. أن يكون المنزل ملكاً خاصاً للمقترض أو شريكاً في ملكيته بموجب وثيقة عقد ملكية أو عقد إيجار وبحاجة للترميم .
4. أن يقدم المقترض رخصة من البلدية بإجراء الإضافات الإنشائية أو الترميمات وأن يقدم كذلك بياناً بهذه الأعمال والتكاليف المقدرة لها بصورة مفصلة.
5. أن يثبت المقترض أنه ساكن في هذا المنزل أو عازم على السكن فيه في حاله قرض الترميم.
6. تقديم شهادة من الجمعية التعاونية الإسكانية في حال كان الغرض من القرض المشاركة في بناء، أو تقديم عقد اتفاق علي بيع إذا كان الغرض من القرض شراء منزل.
7. بالإضافة لما ورد في أعلاه في الشروط العامة.

خامساً : قرض البحث العلمي و الابتكار:

- 1- أن يكون المقترض من الشباب الفلسطيني.
- 2- أن يقدم عملاً جلياً يخدم المجتمع الفلسطيني.
- 3- أن يقدم براءة الاختراع من الجهات المختصة إن لزم الأمر ذلك.
- 4- بالإضافة لما ورد في أعلاه في الشروط العامة تم تقديم الضمانات اللازمة حسب ما يحددها مجلس الإدارة.

أ. أحمد الأشقر

مدير عام صندوق دعم الشباب

أ. أمجد سعد شراب

المستشار القانوني

وزارة الشباب والرياضة

الجزء الثالث:

التوصيات لقانون الشباب :

1. البحث عن آليات تطبيق قانون الشباب الفلسطيني ولائحته التنفيذية والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
2. ضرورة عمل برامج إعلامية مشتركة بين الوزارة والإعلام و المؤسسات الشبابية
3. تبنى قانون الشباب من قبل المؤسسات الأهلية والعمل علي توعية الشباب بهذا القانون.
4. تشجيع روح الشباب علي الإقبال والبحث.
5. تشجيع فكرة أن لا حق يضيع وراءه مطالب.
6. الإسراع في الدعوة لانتخابات برلمان الشباب الفلسطيني ليكون الممثل الوحيد للشباب والانخراط من قبل لشباب به
7. ضمان وجود مشاركة شبابية في صنع القرار وفي القوائم الانتخابية المقبلة
8. إعطاء اهتمام اكبر للدراسات والأبحاث الكمية والكيفية والاسترشاد بها في عملية التخطيط.
9. تشجيع الشباب علي طرح مشاريع مدرة بالدخل (مشاريع التشغيلية) والعمل علي دعمها من صندوق دعم الشباب.

10.الضغط تجاه تعديل القانون الشباب في جوانب منها :

- أ. وضع تمثيل للشباب (كوتا) .
- ب. أن يكون البرلمان له دور في صندوق دعم الشباب الفلسطيني من خلال تفعيل برامج الصندوق علي ان يكون رئيس برلمان الشباب عضواً في مجلس إدارة الصندوق.
- ت. تخصيص ما لا يقل عن 30% من برامج الإسكان للأزواج الشابة وهذا أيضا كان مطلب للوزارة.

التوصيات لصندوق دعم الشباب :

- أ. ضرورة أن يكون هناك تخصيص لرسوم المعابر أو البترول تقدر بحوالي 1% تخصص للصندوق لإقامة المشاريع التنموية.
- ب. مساهمة الحكومة من موازنتها السنوية حسب القانون لدعم الصندوق.
- ت. مشاركة المؤسسات الأهلية الخاصة والجمعيات الفلسطينية والعربية والإسلامية والشركات الخاصة في تبنى مشاريع الصندوق.
- ث. تفعيل النص الخاص بإيرادات الصندوق من إيرادات وزارة الشباب والرياضة.

أ. أحمد الأشقر

مدير عام صندوق دعم الشباب

أ. أمجد سعد شراب

المستشار القانوني

وزارة الشباب والرياضة

المراجع :

- قانون الشباب الفلسطيني رقم 2 لسنة 2011.
- قرار مجلس الوزراء رقم 4 لسنة 2011 والخاص باللائحة التنفيذية لقانون الشباب رقم 2 لسنة 2011م.
- قرار وزير الشباب والرياضة رقم (99) لسنة 2011 بشأن إصدار النظام الأساسي الداخلي برلمان الشباب الفلسطيني
- قرار وزير الشباب والرياضة رقم (100) لسنة 2011 بشأن إصدار النظام الانتخابي لبرلمان الشباب الفلسطيني
- قرار وزير الشباب والرياضة رقم (101) لسنة 2011 بشأن تحديد حدود الدوائر الانتخابية والتجمعات السكانية التابعة لها
- د. محمد ابراهيم المدهون ورقة عمل حول رؤية مؤسسات السلطة الوطنية للإستراتيجية الوطنية للشباب إلى أين؟- المؤتمر الفلسطيني الأول للشباب قادة المستقبل نحو شباب قادر علي قيادة التنمية والتغيير.
- المحامي والباحث صلاح عبد العاطي ورقة عمل بعنوان "مستقبل الشباب والعمل الشبابي في فلسطين" مقدم في مؤتمر " نحو شباب فلسطيني موحد " وذلك يوم الشباب العالمي 12/8/2008 الذي مولته المساعدات الشعبية النرويجية.
- ملاحظات من ورشات عمل متعددة في محافظات قطاع غزة قامت بها لجنة قانون الشباب المنبثقة عن اللجنة الوطنية العليا لعام الشباب.

ترجمد الله

إعداد: أ. أمجد سعد شراب